2025 هاشتاغ فلسطين

حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

شباط 2026

حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي

هاشتاغ فلسطين 2025

شباط 2026

حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي
هاشتاغ فلسطين 2025

شباط 2026

تأليف: أحمد القاضي
تنقيح ومراجعة: جلال أبو خاطر

الترجمة إلى العربية: شاهين نصّار
التصميم الجرافيكي: قفزة - تسويق، ديجيتال، وإنتاج

المحتوى التحريري لهذا المنشور مرخص بموجب ترخيص الدولي Creative Commons NonCommercial 4.0
لعرض نسخة من الترخيص، يرجى زيارة الرابط أدناه: https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

تواصلوا معنا:
البريد الإلكتروني: info@7amleh.org
الموقع الإلكتروني: www.7amleh.org
إبحث عنا على مواقع التواصل الاجتماعي: 7amleh

قائمة المحتويات

« **ملخص تنفيذي** **4**

منهجية البحث 5

« **حرية الرأي والتعبير** **6**

السلطات 6

مِنصات التواصل الاجتماعي 8

« **واجب حظر المحتوى الناشر للكراهية والتمييز** **13**

« **شركات التكنولوجيا الكُبرى** **21**

« **ختام** **22**

« **التوصيات** **23**

ملخص تنفيذي

هاشتاغ فلسطين 2025 هو تقرير حملة السنوي، الذي يبحث في كيفية تقييد حقوق الفلسطينيين الرقمية بالشراكة بين الحكومات، وشركات التكنولوجيا، والتقانة الناشئة. في سياق الاحتلال المتواصل، الحرب، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لعبت الجهات الفاعلة الحكومية وشركات التكنولوجيا دورًا مهمًا في نظام مكّن الإشراف، الرقابة، القمع، والسيطرة على المعلومات.

تُظهر مُخرجات تقرير هاشتاغ فلسطين 2025 أنّ هذا القمع يقوم على مزيج من القوانين الإسرائيلية، الضغط السياسي العابر للحدود، معايير المنصات الرقمية وسياساتها التمييزية، وأنظمة الإنفاذ الأوتوماتيكية. وسّعت السلطات الإسرائيلية نطاق القوانين التي تُجرّم التعبير على الإنترنت، التضامن الرمزي، والتنظيم السياسي. وفي الوقت نفسه، زادت مراقبة نشاط وسائل التواصل الاجتماعي وما يترتب على ذلك من أعمال قمعية. ونتيجة لذلك، مارس العديد من الفلسطينيين، بمن فيهم الطلاب الجامعيون، الصحافيون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، الرقابة الذاتية أو تركوا المساحات الرقمية تمامًا خشية العواقب.

لعبت منصات التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في خلق هذه الحالة. قامت منصات مثل فيسبوك، انستغرام، تيك-توك، يوتيوب، لينكدإن، وإكس، بإزالة أو تقييد أو تقليل وصول المحتوى الفلسطيني والمؤيد للفلسطينيين خلال العام الماضي. في كثير من الحالات، لم يتلقَ المستخدمون تفسيرًا واضحًا ولم تتوفّر لهم آلية فعّالة للطعن في القرارات. أدت أنظمة الإشراف على المحتوى المؤتمتة، الإبلاغ الجماعي المُنسّق، وطلبات الحذف والإزالة الحكومية إلى إزالة محتوى توثيق لانتهاكات حقوق الإنسان، أو التعبير عن الآراء السياسية، أو جمع الأموال للمساعدات الإنسانية. في الوقت ذاته، غالبًا ما بقي خطاب الكراهية والتحريض على الفلسطينيين على الإنترنت أو تم تضخيمه من خلال الخوارزميات والمحتوى المدفوع. وثّق حملة ما مجموعه 3,452 انتهاكًا للحقوق الرقمية العام الماضي عبر منصات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك المحتوى العنيف وحالات الرقابة.

كما يتناول التقرير العلاقة الوثيقة بين شركات التكنولوجيا الكُبرى، منها جوجل Google، مايكروسوفت Mic-rosoft، أمازون Amazon، وبالانتير Palantir، بالاضافة إلى شركات التجسس أمثال مجموعة إن اس أو NSO Group، مع الهيئات العسكرية والاستخباراتية الإسرائيلية. تدعم هذه الشركات عمليات رقابة واستهداف للفلسطينيين أثناء الإبادة الجماعية على نطاق واسع، من خلال الخدمات السحابية التي تقدمها، أنظمة الذكاء الاصطناعي، أدوات تحليل البيانات وبرامج التجسس. كانت غزة ولا تزال حلبة لاختبار التقانة والتكنولوجيا العسكرية القائمة على الذكاء الاصطناعي، حيث ألحقت أنظمة الاستهداف المستقلة أضرارًا جسيمة بالمدنيين والمنشآت المدنية على نطاقٍ وشكل غير مسبوقين عالميًا.

وتفاقمت الانتهاكات لحقوق الفلسطينيين على وقع القطع المتكرر لشبكة الإنترنت، تدمير البنية التحتية للاتصالات، منع الوصول إلى منصات الاقتصاد الرقمي، والقيود المفروضة على جمع الأموال للمساعدات الإنسانية.

منهجية البحث

يستند هاشتاغ فلسطين إلى مجموعة من الحالات المُوّثقة، رصد وجمع البيانات، ومراجعة أدبيات. وذلك، بهدف تحديد أنماط الرقابة، التجسس، والقمع الرقميّ لحرية تعبير الفلسطينيين والمناصرين للفلسطينيين عوضًا عن التركيز على الحوادث الفردية.

المصدر الرئيسي للبيانات هو حُر - المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية، وهي منصة حملةلمراقبة انتهاكات الحقوق الرقمية والدعم الفردي للمتوّجهين. من خلال هذه المنصة، يقدم الأفراد، مؤسسات المجتمع المدني، الناشطين والشركاء تقارير عن انتهاكات الحقوق الرقمية، والتي تشمل من بين جُملة من الأمور، حذف وإزالة محتوى، تعليق حساب، وحظر الظل، تقليص نطاق الوصول، والتحرش عبر الإنترنت. تمت مراجعة الحالات المبلغ عنها وتوثيقها ومتابعتها في محاولة لفهم كيف تقوم المنصات بتطبيق قواعدها عمليًا.

يعتمد التقرير أيضًا على بيانات من مؤشر مركز حملة للعنف، وهو أداة مراقبة مؤتمتة تستخدم للإشراف على ومتابعة المحتوى الضار والعنيف باللغتين العربية والعبرية. تعتمد الأداة على نموذج تعلّم الآلة (الذكاء الاصطناعي) المُدرّبة على بيانات قام بجمعها وتفصيلها فريق حملة، مما يُتيح فهم أفضل للغة والسياق والمعنى السياسي.

علاوةً على ذلك، يسترشد التحليل بالتواصل الدائم بين حملة والمستخدمين المتضررين، بما في ذلك النشطاء والصحفيين والأكاديميين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويشمل ذلك متابعة الحالات، إجراءات الطعن، التواصل مع المنصات، والرصد المستمر لاتجاهات الإشراف، خاصة أثناء فترات التصعيد.

أخيرًا، قمنا بمراجعة أدبيات لوضع هذه النتائج في سياق أوسع. وشمل ذلك مراجعة مصادر للصحافة الاستقصائية، أبحاث ودراسات أكاديمية، تقارير مؤسسات المجتمع المدني عن حوكمة المنصات، تكنولوجيا التجسس، الإشراف على المحتوى، والقمع السياسي.

حرية الرأي والتعبير

السلطات

صعّدت إسرائيل القمع القانوني وقامت بملاحقة مواطنيها الفلسطينيين من خلال تجريم حرية التعبير، النشاط السياسي، والتعاطف والتضامن الرمزي عبر الانترنت. في آذار/ مارس 2025، قدم الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون من شأنه أن يمنع الحركات الطلابية الجامعية من التعبير عن الدعم أو التضامن مع جماعات فلسطينية تُعتبر «معادية» لإسرائيل، في إجراء يُنظر إليه على أنه يستهدف صراحة النقابات والاتحادات الطلابية والحركات الطلابية السياسية الفلسطينية الناشطة في الجامعات الإسرائيلية، مما يقوّض حرية التعبير السياسي في الحرم الجامعي فعليًا[1]. أنتج هذا الأمر، إلى جانب تعديلات قوانين سابقة[2]، مناخًا من الخوف والرهبة، مما أدى إلى انتشار الرقابة الذاتية على نطاق واسع، حذف وإزالة منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، والعزوف عن المساحات الرقمية، بعدما فُرضت على التعبير عن الرأي عبر الإنترنت عواقب رسمية قانونية وإدارية وسلوكية.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، شهد الكنيست الإسرائيلي تقديم وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير لمشروع قانون يهدف إلى توسيع صلاحيات الشرطة في التحقيق بـ"التحريض" المزعوم دون إشراف النيابة العامة. من شأن مشروع القانون أن يُخفض بشكل خطير الحد الأدنى لفتح تحقيق جنائي في التعبير عن الرأي عبر الإنترنت، مما يسمح للشرطة بفتح ملفات تحقيق واحتجاز أفراد بموجب تفسيرات تعسفيّة للكلام [3]. حتى قبل تقديم مشروع القانون هذا، ومنذ توّزر بن غفير، طالت نحو 96% من التحقيقات المعنية المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والمقدسيين، في حين أن منشورات شبيهة لليهود الإسرائيليين مرت بالعموم، دون عقاب [4] . أثناء حرب غزة، تعرّض أكثر من 1,400 فلسطيني للاعتقال على وقع نشاطهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتم إطلاق سراح العديد منهم لاحقًا دون توجيه اتهام، مما يسلط الضوء على الإنفاذ التعسفي والتمييزي لهذه الصلاحيات5 .

كما توّسع قمع التعبير المؤيد للفلسطينيين إلى خارج إسرائيل خلال الفترة التي يتناولها التقرير. أشار البحث إلى أن النشطاء والأكاديميين والطلاب في الولايات المتحدة وأوروبا واجهوا متابعة تفحصية مُتزايدة، بما في ذلك التجسس، تداعيات في مكان العمل، عواقب ذات علاقة بالتأشيرة (فيزا)، وقيود قانونية على خلفية نشاطهم السياسي المؤيد لفلسطين [6]. أحدثت هذه التطوّرات المزيد من المخاوف وعدم الوضوح على الصعيدين القانوني والمهني لمناصري الفلسطينيين والمتضامنين مع الشعب الفلسطيني، في تنويه إلى التأثير المتزايد للقيود المفروضة على مناصرة الفلسطينيين في الخارج.

في الوقت نفسه، تم تضييق حيّز حرية التعبير السياسي أكثر في أجزاء من أوروبا من خلال الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في الإشراف على المحتوى. في ألمانيا، استحدثت السلطات أدوات قائمة على الذكاء الاصطناعي لتحديد ما تم تصنيفه على أنه «محتوى معادٍ للسامية»، مستخدمة تعريفات تشمل أشكالًا معينة من انتقاد إسرائيل[7] . أدى هذا النهج إلى حذف وإزالة محتوى ومُساءلات رسمية كانت ذات تأثير مخيف على الخطاب والرأي العام، خاصة في صفوف الفلسطينيين والناشطين في المرافعة والمناصرين لفلسطين. ساهم الاعتماد على الأنظمة المُأتمتة، التي غالبًا ما تفتقر إلى الحساسية السياقية، في نتائج غير متكافئة وأثار مخاوف

1 Middle East Monitor (2025). Israel Declares War on Its Own Palestinian Citizens. https://www.middleeastmonitor.com/20250320-israel-declares-war-on-its-own-palestinian-citizens/

2 New Law Prohibiting the Consumption of Terrorist Publications (2023) https://7amleh.org/post/7amleh-releases-a-position-paper-on-the-israeli-law-prohibiting-the-consumption-of-terrorist-publications

3 7amleh – The Arab Center for Social Media Advancement (2025). Israel moves to expand police powers on Palestinian free expression. https://7amleh.org/post/israel-moves-to-expand-police-powers-on-palestinian-free-expression-en

4 Under Ben-Gvir, 96% of Incitement Cases Opened by Israel Police Targeted Arabs (2025) https://www.haaretz.com/israel-news/202510-11-/ty-article/.premium/israeli-police-data-nearly-all-incitement-investigations-under-ben-gvir-targeted-arabs/0000019a-6a4b-d0d1-a9bb-fb6ba4550000

5 المرجع نفسه.

6 Inkstick Media (2025). Deep Dive: The American War on Palestine Solidarity. https://inkstickmedia.com/deep-dive-the-american-war-on-palestine-solidarity/

7 Jacobin (2025). Germany Is Using AI to Erase Pro-Palestinian Speech. https://jacobin.com/202505//germany-ai-palestine-israel-antisemitism

بشأن أساليب تقييم وتقييد الخطاب السياسي.

أشارت المُقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحرية الرأي والتعبير أيرين خان، إلى التقارب المتزايد بين الدول وشركات التقانة العُليا (التكنولوجيا) في حوكمة المنصات الرقمية والإشراف عليها، التي تبرر القيود والتقييدات غالبًا في إطار الأمن ومكافحة الإرهاب، مما من شأنه أن يقمع الأصوات المُهمشّة والمحتوى الحساس سياسيًا بشكل متباين وغير مُتكافئ[8] . تصحّ الإشارة إلى الإشراف الخوارزمي، والإنفاذ المُؤتمت، والسياسات الغامضة للإشراف على المحتوى كتهديدات رئيسية على حرية التعبير، كونها تُتيح الحذف والإزالة التعسفية للمحتوى، حظر الظل، والاستهداف غير المُتكافئ لمستخدمين أو مجتمعات مُعيّنة.

تكشف هذه التطوّرات مُجتمعة عن هيكلية تحكّم تدمج بين تشريعات قانونية للدولة، شرطنة (مراقبة بوليسية)، حوكمة المنصات، ضغط عابر للحدود، وتجسس قائم على الذكاء الاصطناعي. تُقيّد هذه البيئة بشكل منهجي حرية التعبير للفلسطينيين والمناصرين لهم، مما ينهش بحرية التعبير عمومًا ويسلّط الضوء على مشهد الحقوق الرقمية المتداعِ الذي تواجهه المُجتمعات المُهمشّة.

8 United Nations General Assembly (2025). Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, A/80341/. https://docs.un.org/en/A/80341/

مِنصات التواصل الاجتماعي

في عام 2025، أصبحت مِنصات وسائل التواصل الاجتماعي حيّزًا متنازع عليه بشكلٍ متزايد، تُصاغ وتُقمع فيه السرديات حول فلسطين. حذفت يوتيوب بشكلٍ دائم قنوات ثلاث مؤسسات حقوقية فلسطينية بارزة- الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - حُذف أكثر من 700 مقطع فيديو يوثق جرائم الحرب في غزة والضفة الغربية [9] . أكدت الشركة أن عمليات الحذف تمت بغية الامتثال مع عقوبات الحكومة الأمريكية المفروضة على هذه المجموعات لتعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية. قضت هذه الخطوة على مجموعات كبيرة من البيّنات والمواد الإثباتية وحرمت عموم الجمهور من الوصول إليها، ضاربة مثالًا صاعقًا على توظيف الضغط الحكومي، بواسطة منصّات تكنولوجية متمركزة في الولايات المتحدة، لعرقلة المساءلة وتكميم أفواه المجتمع المدني الفلسطيني.

يتبيّن من خلال بحث مركز حملة، أن لينكدإن طبقت ممارسات الإشراف على المحتوى التي قيدت بشكلٍ غير متكافئ حرية التعبير السياسي للفلسطينيين. أبلغ المستخدمون عن عمليات حذف وإزالة منشورات، تقييدات على الحساب، انخفاض ظهور المحتوى عن غزة والعمليات العسكرية الإسرائيلية وحقوق الفلسطينيين، في حين أن المحتوى الذي يجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم غالبًا ما يظل متاحًا. يتبين من نتائج البحث، الإنفاذ غير المتكافئ لسياسات المنصة الرقمية، كما أنها توضح كيف ساهمت منصات التشبيك المهني تهميش الأصوات الفلسطينية.[10]

وواجهت بلوسكاي رد فعل عنيفًا بسبب فرضها الرقابة على حسابات جمع التبرعات المتعلقة بغزة. أبلغ المستخدمون عن تصنيف حساباتهم على أنها «رسائل غير مرغوب فيها» (spam)، وتعرضوا لتعليق الحسابات أو لفرض قيود عليها، وفي بعض الحالات مُنعوا من إنشاء حسابات جديدة.[11]

كما تعرض التعبير الأكاديمي لضغوط متزايدة من طرف إشراف الشركات خلال العام الماضي. تم توثيق قيام جوجل Google بحذف عريضة تدعو إلى تعليق التمويل الأوروبي للمؤسسات الإسرائيلية، مما يطرح مخاوف إزاء التواطؤ في الإبادة الجماعية.[12] أدى إزالة العريضة إلى انكشاف محدود للباحثين والناشطين، مما يدل على نمط أوسع تحد فيه شركات التكنولوجيا الكبرى من انتقاد السياسات الإسرائيلية وتقوم بالتضييق على جهود التضامن الأكاديمي، لا سيما عندما تتحدى مثل هذه المبادرات العلاقات المؤسساتية أو التمويل المرتبط بالدول الفاعلة.

كما أوضح نقاش جدلي على ويكيبيديا هذه الديناميكيات بشكل أكبر. بعد أن أنشأ متطوّعون تدوينة جديدة عن الإبادة الجماعية في غزة، حظر أحد المؤسسين المشاركين للمنصة المزيد من التعديلات، متذرعًا بادعاء التحيّز.[13] بسبب هذا التدخل، تم تجميد التوثيق في لحظة حرجة، مما قلص التقارير مفتوحة المصدر عن الفظائع والمجازر الجماعية.

9 The Intercept .(2025) YouTube Quietly Erased More Than 700 Videos Documenting Israeli Human Rights Violations .https//:theintercept.com/04/11/2025/youtube-google-israel-palestine-human-rights-censorship?/utm_content=buffer69040&utm_medium=buffer&utm_source=twitter&utm_campaign=theintercept

10 7amleh (2025). New Report by 7amleh Exposes Biased Content Moderation Practices on LinkedIn During the Genocide in Gaza. https://7amleh.org/post/digital-rights-under-threat-en

11 MADR Alliance (2024). Bluesky is suspending Palestinian fundraiser accounts — here's how to avoid it. https://madr.network/bluesky-is-suspending-palestinian-fundraiser-accounts-heres-how-to-avoid-it/

12 Aurdip (2025). Google takes down academic petition "STOP European Funding for Israeli Institutions – Stop Complicity in Genocide, Occupation and Apartheid." https://aurdip.org/en/google-takes-down-academic-petition-stop-european-funding-for-israeli-institutions-stop-complicity-in-genocide-occupation-and-apartheid/

13 New York Post (2025). Wikipedia co-founder blocks editing of Gaza genocide page over "egregious anti-Israel claims." https://nypost.com/202503/11//business/wikipedia-co-founder-blocks-editing-of-gaza-genocide-page-over-egregious-anti-israel-claims/

وكشفت تقارير نشرها موقع Drop Site News عن حملات حكومية إسرائيلية واسعة النطاق لحذف وإزالة المحتوى المؤيد للفلسطينيين على منصات ميتا Meta. منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، امتثلت ميتا لـ94% من طلبات الحذف والإزالة، وحذفت أكثر من 90 ألف منشور - غالبًا في غضون 30 ثانية. استهدفت الطلبات بالأساس، مستخدمين من البلاد العربية والبلدان ذات الأغلبية المسلمة، لتصبح بذلك، إسرائيل أكبر مصدر لطلبات الحذف الحكومية على مستوى العالم. توّسع الإشراف المُأتمت متغذّياً بهذه الطلبات، مما أدى إلى حذف وإزالة نحو 38,8 مليون منشور. في العديد من الحالات، اتخذت إجراءات ضد منشورات تعبّر عن وجهات نظر فلسطينية والتي لا تنتهك السياسة، مما يوّضح الرقابة المُنسّقة بتأثير غير متكافئ على حرية التعبير حينما تكون مناصرة للفلسطينيين.[14]

أخيرًا، برز إشراف منصة تيك-وك TikTok في ضوء النقاشات داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول حظر محتمل. ففي حين ركّزت المُبررات الرسمية على الأمن القومي وملكية الصين للمنصة، تأثرت المُعارضة الحقيقية هي الأخرى بالأساس بمدى ظهور المحتوى المناصر للفلسطينيين. يشير المحللون إلى أن خوارزميات توصيات تيك-توك TikTok لظهور المُحتوى مشوبة بالضغوط الجيوسياسية، مما يصوغ الصورة العامة عن الصراع. تُثير التغييرات في ملكية تيك-توك TikTok وميلها نحو شركات التقانة الأمريكية وشخصيات إعلامية متحالفة مع الشبكات السياسية المُحافظة، المخاوف إزاء قمع المحتوى المناصر للفلسطينيين مستقبلًا، علمًا أن المستخدمين يواصلون البحث عن منصات بديلة للتعبير السياسي.[15]

فيما يلي تحليل لحالات الرقابة التي تلقاها مركز «حملة» من خلال منصة «حُر»:

الرقم الكُليّ

14 Dropsite News (2025). Leaked data reveals Israeli censorship on Meta. https://www.dropsitenews.com/p/leaked-data-israeli-censorship-meta

15 7amleh – The Arab Center for Social Media Advancement (2025). Civil society express concern over the impending sale of U.S. TikTok. https://7amleh.org/post/civil-society-express-concern-over-sale-of-tiktok-en

نوع الرقابة

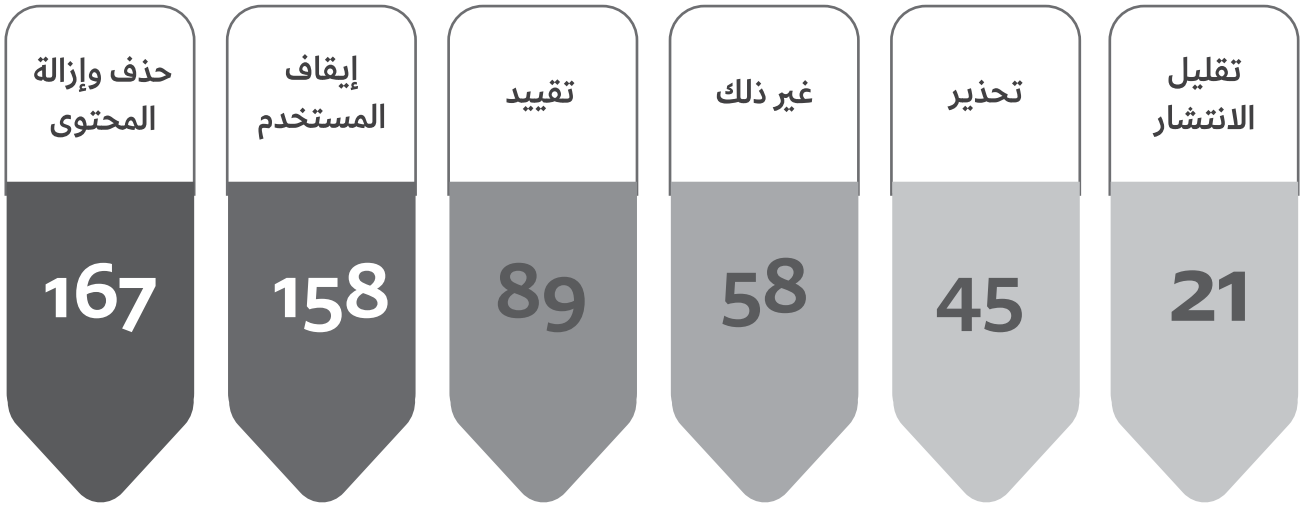

التبعية

أشخاص

جهات

تفصيل تبعية الأشخاص

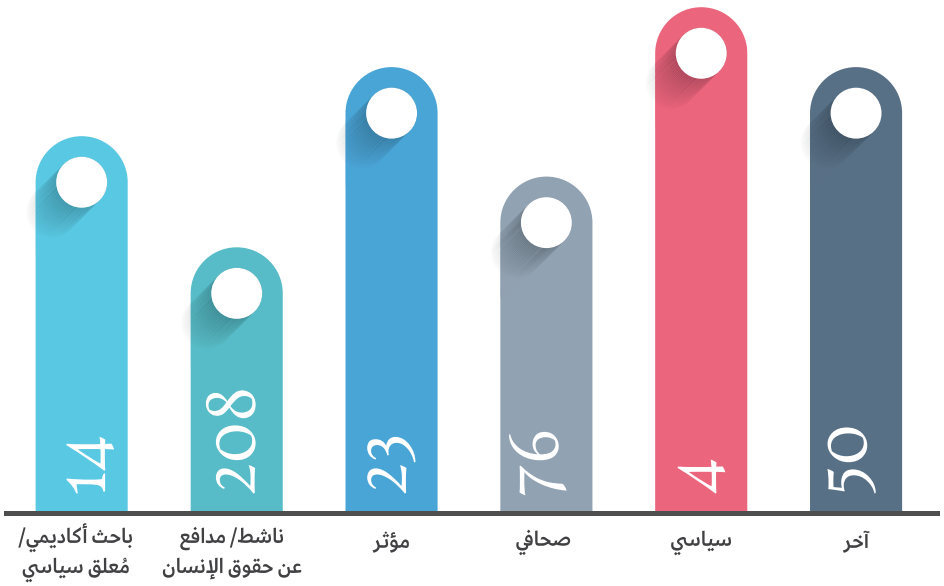

نوع الحساب

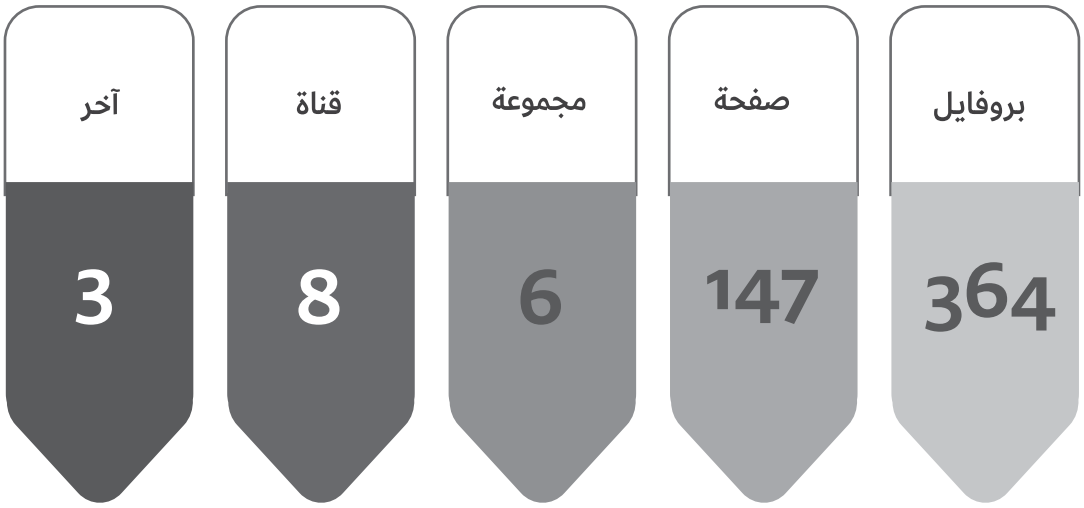

توزيع المنصات

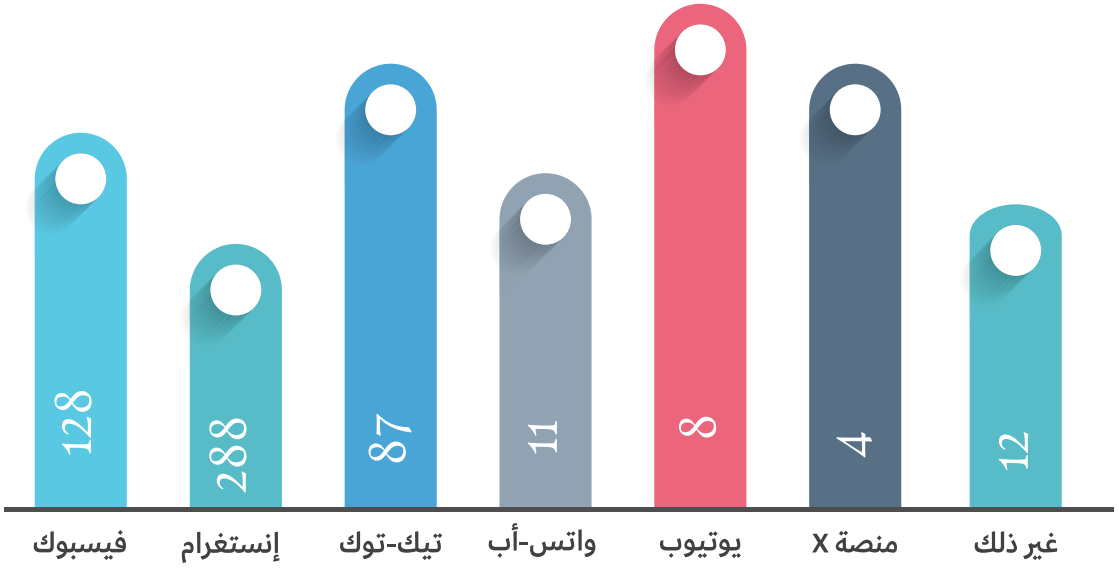

المتابعة مع المنصات

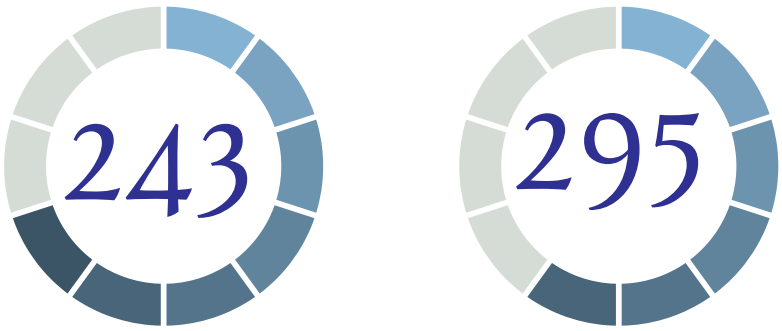

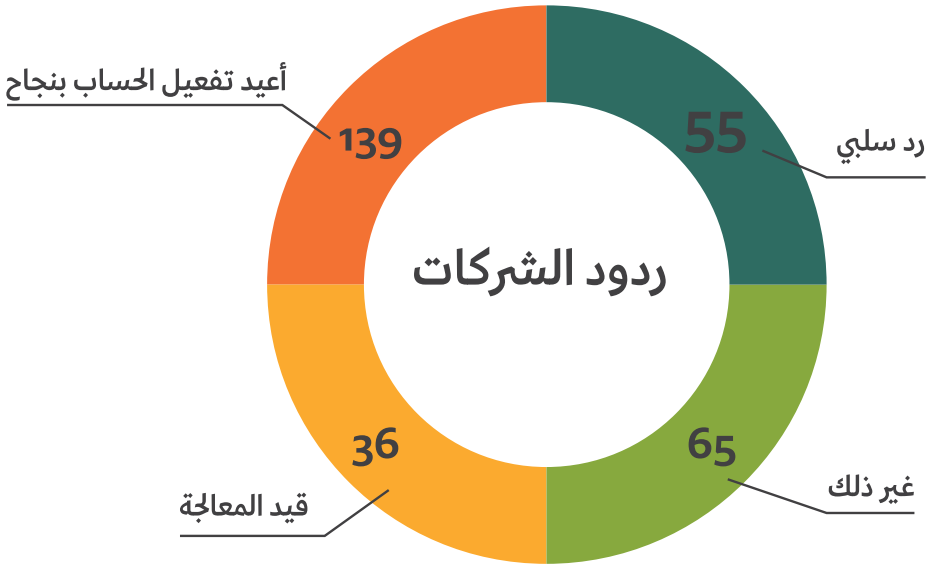

مجموع الإزالة والتقييد على منصات الاقتصاد الرقمي

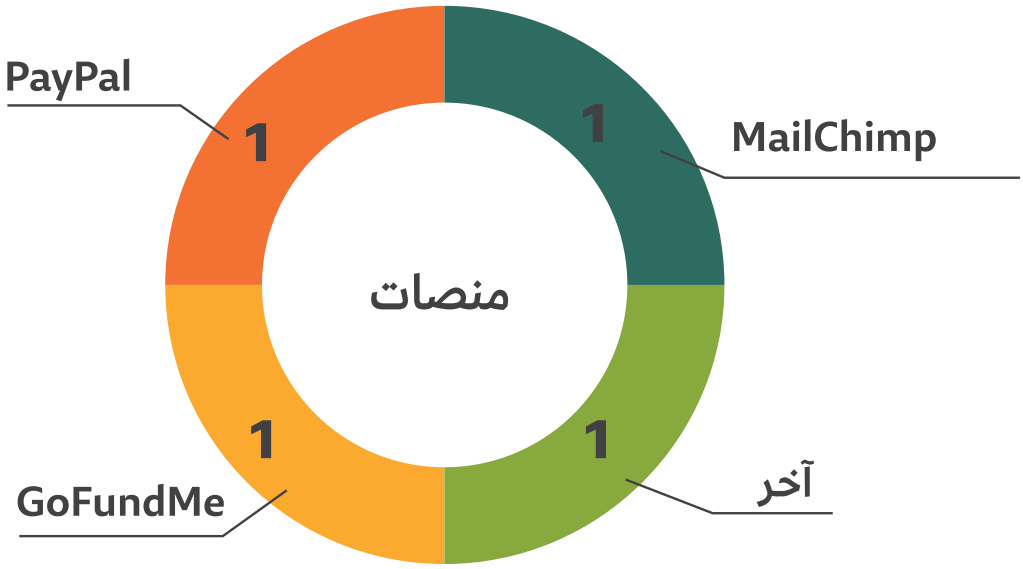

واجب حظر المحتوى المثير للكراهية والتمييز

في العام الماضي، لجأت إسرائيل بشكلٍ متزايد إلى الدعاية الرقمية المتطورة بهدف ترميم الدعم الأمريكي للإبادة الجماعية في غزة. تظهر النتائج الأخيرة أن إسرائيل قامت بتمويل محتوى مُنتج بواسطة الذكاء الاصطناعي، يستهدف الكنائس الغربية، ويوظّف تجارب الواقع الافتراضي المُصممة بهدف الترويج لسرديّتها ومحو الواقع الفلسطيني والحقائق.[16] أنتجت هذه الأدوات رسائل عاطفية مُخيّطة بمقاساتها، شهادات مُلفقة، ومُحاكيات غامرة تقدم وجهة نظر طرف واحد فقط. عبر توظيف التكنولوجيا الناشئة في حملات الإقناع لاستهداف جمهور مُعين، بات يُنظر إلى إسرائيل كمن يعمد إلى تضخيم والترويج لسرديات مُضللة وتمييزية، ممّا يشوّه التصوّر تضخم الروايات المضللة والتمييزية، مما يشوّه الرأي العام والصورة العامة أكثر، ويساهم في بيئة رقمية تُهمّش فيها الأصوات الفلسطينية.

بناءً على ذلك، استمرت العنصرية المعادية للفلسطينيين في صياغة تحليل الجماهير العالمية للحرب، مما عزز الصور النمطية الضارة وقلل من التعاطف مع المدنيين الفلسطينيين. أشار الباحثون إلى قيام وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي بتصوير الفلسطينيين غالبًا من خلال أوصاف مُهينة تنزع عنهم صفة الانسانية، وتصويرهم على أنهم عنيفون بطابعهم، أو أنها تقوم بتحميلهم مسؤولية معاناتهم. أثر هذا التحيّز الواضح في كيفية تعامل الجمهور مع صور الدمار والضحايا المدنيين، مما جعلهم أكثر عرضة لتبرير أو غض الطرف عن العنف الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، ازدهرت البيئات الرقمية للمحتوى التمييزي على الإنترنت، حيث انتشر خطاب الكراهية الموّجه ضد الفلسطينيين على نطاق واسع بينما تمت شرطنة أو حذف وإزالة تعبيرات عن الهوية الفلسطينية أو الحزن الفلسطيني بشكل غير متكافئ.[17]

علاوة على هذه التحيّزات المتأصلّة، أظهرت تحقيقات أن الهيئات الحكومية الإسرائيلية والجماعات المرتبطة فيها استخدمت إعلانات اليوتيوب للتصدي للقلق المتزايد إزاء ظروف المجاعة في غزة [18]. عملت هذه الإعلانات على الاستهانة بوقع الأزمة الإنسانية، وشككت في تقارير مُحققة عن المجاعة، من خلال تصوير أي انتقاد للحصار الإسرائيلي المفروض على غزّة بأنه معلومات مضللة.

وإمتد هذا التلاعب الرقميّ إلى حملات منسّقة من تشويه الخطاب على الشبكة العنكبوتية. أظهر البحث أن المساحات الرقمية أمست ساحات نزال مركزية، حيث تعرّض الفلسطينيون لنزع الشرعية والتجريد من الانسانية بشكل مُمنهج. كما صوّرت صولات وجولات من خطاب الكراهية المُنسّق والهادف، إلى جانب التحريض، والتضليل الإعلامي الفلسطينيين كأعداء، وبررت العنف ضد المدنيين. بل أنها صوّرت المخاوف الإنسانية والشفقة كنوع من الدعاية. بل صعّدت حسابات مؤثرة، جهات فاعلة سياسية وأنظمة خوارزمية، هذه السرديات وضخّمتها، في حين تعرّضت الأصوات الفلسطينية التي توثق انتهاكات حقوق الإنسان للحذف والازالة أو للقمع بمعدلات أعلى بكثير. عزز عدم التماثل الرقمي هذا التمييز في العالم الحقيقي، وخلق بيئة تُتداول فيها السرديات المؤذية والعنصرية دون حسيب أو رقيب.[19]

16 The New Arab (2025). Israel funds AI, "church," and VR propaganda to rebuild US support. https://www.newarab.com/news/israel-funds-ai-church-and-vr-propaganda-rebuild-us-support

17 DW (2025). How anti-Palestinian racism shapes public perceptions of war on Gaza. https://www.dw.com/en/how-anti-palestinian-racism-shapes-public-perceptions-of-war-on-gaza/a-74544117

18 The Washington Post (2025). Google email shows it ruled Israel's ads claiming 'There is food in Gaza' aren't misleading. https://www.washingtonpost.com/technology/10/1٠/٢٠٢٥/israel-ads-youtube-famine-gaza/

19 7amleh – The Arab Center for Social Media Advancement (2025). A War Without Bullets: How Disinformation Reshapes the Reality of Palestinian Youth on the Backdrop of a Genocide. https://7amleh.org/post/a-war-without-bullets-en

أحد أحدث الأمثلة على ذلك، هو اجتماع مغلق عقدته القيادة الإسرائيلية، والذي أوضح نهجًا مُوّجهًا أكثر: تم استقطاب مؤثرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي من منصات متنوّعة ودُفع لهم مبلغ ماديّ مقابل كل منشور يروّج للسردية الإسرائيلية، يُبرر عمليات عسكرية ويتصدى للانتقاد. تلقى المؤثرون نقاطًا حوارية لطرحها ونقاشها، مواد مصوّرة مؤرشفة، واستراتيجيات للتراسل، بهدف التأثير على الجماهير الغربية، وخاصة الشباب. أظهرت هذه الاستراتيجية تحولًا من استخدام الشبكات الاجتماعية كأداة تواصل إلى التعامل معها كساحة قتال استراتيجية في الحرب على السردية.[20]

وفي الآن ذاته، غذّت سياسات الإشراف لكل منصة هذه الديناميكيات. في بداية عام 2025، خففت «ميتا» من وطأة الإشراف على المحتوى على منصتي فيسبوك وانستغرام، لتتيح لمتنوّع أكبر من خطاب الكراهية والخطاب المُهين الذي ينزع صفة الإنسانية ضد مُختلف الأعراق، الإثنيات، الجنسيات، الهُويّات الجنسية، والميول الجنسية. أدت هذه التغييرات إلى تعليق جزئي لبرامج التحقق من الوقائع والحقائق، وسمحت تعابير الازدراء تجاه المجموعات المحمية. كان الإنفاذ انتقائيًا، مما يُظهر أثر النفوذ السياسي عوضًا عن اتباع السياسة المحايدة، وقد سبق وحذّر خبراء من خطر أن تُضّخم هذه التحوّلات السرديات التي تنزع صفة الإنسانية وتُرسخ التمييز في العالم الحقيقي.[21]

كما استضافت منصات ميتا إعلانات مدفوعة تطلب تبرعات لتزويد جيش الدفاع الإسرائيلي بمعدات وعتاد عسكري، من آذار/ مارس 2025، طلب ما لا يقل عن 117 إعلانًا تمويلًا صريحًا لأغراض لها علاقة بالقتال، بلغ أكثر 76,000 ظهور في مناطق الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وحدهما. من جانبها، ادعت «ميتا» قيامها بمراجعة وحذف الإعلانات لانتهاكها سياسة الشركة بعد أن تواصلت معها وسائل إعلام كالجارديان وإيكو طالبة تعقيبها.[22] إلا أن الموافقة المتكررة على المحتوى المتطابق تدُل على الإنفاذ غير الكافي، مما يوضح كيف يمكن للمنصات تمكين العنف في الواقع وليس فقط في مساحات افتراضية.

كما لعبت منصات «ميتا» دورًا في تضخيم المحتوى المؤذي المُحرّض على العنف ضد الفلسطينيين، أو المحتوى المُشرعن للعقاب الجماعي، أو الذي يتباهى ويبجّل الهجمات العسكرية وسط الإبادة الجماعية. في حين أن أدوات الإنفاذ المُأتمتة وإجراءات الإشراف المُبهمة استهدفت المحتوى باللغة العربية والتعبيرات السياسية الفلسطينية بشكل غير متكافئ، مما آل إلى حذف واسع النطاق للتوثيق وشهادات شهود عيان، فشلت «ميتا» في تطبيق سياساتها بشكل متناسق ومتواصل، وساهمت في خلق بيئة معلوماتية تُخفي معاناة الفلسطينيين، بيئة تُقوّض المحاسبة والمُساءلة، ومساحات رقمية تُطبّع التجريد من الإنسانية أثناء الإبادة الجماعية الجارية.[23]

وبالمثل، استضافت منصات «ميتا» إعلانات مدفوعة تُروّج للمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية ونشاط مستوطني اليمين المتطرف في الضفة الغربية المُحتلة. قام أكثر من 100 إعلان بتسويق منازل في مستوطنات، أمثال، أريئيل، معليه أدوميم، وإفرات، داعين في أحيان إلى هدم منازل الفلسطينيين أو التماس الأموال لتمويل العمليات العسكرية في غزة [24]. تم تبويب الإعلانات تحت قوائم العقارات المعيارية، فتجاوزت الإعلانات الإشراف الفعليّ، رغم اعتبار القانون الدولي المستوطنات في الضفّة الغربية غير شرعية. وقال خبراء بالقانون أن «ميتا» قد تكون متواطئة في الانتهاكات من خلال استضافة هذا المحتوى والاستفادة منه، مما يدل على كيفية تضخيم خوارزميات المنصة وأنظمة الإعلان للسرديات التمييزية عبر الإنترنت[25] .

20 The New Arab (2025). Narrative warfare: Inside Israel›s battle for influence on social media. https://www.newarab.com/analysis/how-social-media-became-new-frontline-israels-digital-war

21 The Intercept (2025). Leaked Meta Rules: Users Are Free to Post "Mexican Immigrants Are Trash!" or "Trans People Are Immoral." https://theintercept.com/202509/01//facebook-instagram-meta-hate-speech-content-moderation/?utm_medium=email&utm_source=The%20Intercept%20Newsletter

22 The Guardian (2025). Meta allows ads crowdfunding for IDF drones, consumer watchdog finds. https://www.theguardian.com/technology/2025/jul/21/meta-idf-drone-ads-israel

23 7amleh – The Arab Center for Social Media Advancement (2025). Meta's Role in Amplifying Harmful Content During Genocide in Gaza.. https://7amleh.org/post/meta-s-role-during-genocide-en

24 Al Jazeera (2025). Meta profits as ads promote illegal Israeli settlements in West Bank. https://www.aljazeera.com/features/202531/3//meta-profits-as-ads-promote-illegal-israeli-settlements-in-west-bank

25 المرجع نفسه.

ساهمت المنصات الرقمية أيضاً في تسهيل حملات تقودها دول شملت نشر معلومات مضللة. تُشير الأدلة إلى أن جوجل سمحت للحكومة الإسرائيلية بشراء محتوى بحث ممول يستهدف أسطول الصمود الدوليّ، وهو تحالف سلمي يهدف إلى كسر الحصار المفروض على غزة. يُشوّه المحتوى المُموّل صورة المشاركين وصيتهم، ويعرضهم كمتحالفين مع جماعات إرهابية وكتهديد أمني، ويسعى لتقويض مهتمهم الإنسانية الشريفة. شكّل هذا الجهد جزءًا من عقود في بحث جوجل ويوتيوب بلغت قيمتها 45 مليون دولار، مما يوضح كيفية الاستفادة من تضخيم التضليل الاعلامي بتمويل ورعاية الدولة، وصياغة الرأي العام، وتعريض المدنيين للخطر.[26]

تماشيًا مع هذه التحديثات، كشفت ووثّقت «حملة» عددًا هائلًا من المنشورات العنيفة والتحريضية المؤذية المُوجهة ضد الفلسطينيين والناشطين المناصرين لفلسطين عبر منصات التواصل الاجتماعي، باللغة العبرية بشكل أساسي.

بيانات مؤشر العنف بالعبرية

المجموع

توزيع العنف على المنصات

منصة X

فيسبوك

26 Truthout (2025). Google allows Israel-sponsored propaganda about Global Sumud Flotilla. https://truthout.org/articles/google-allows-israel-sponsored-propaganda-about-global-sumud-flotilla/

مُعطيات حُر (الحالات المقدمة يدويًا من خلال موقع «حُر» الإلكتروني)

توزيع خلفية العنف

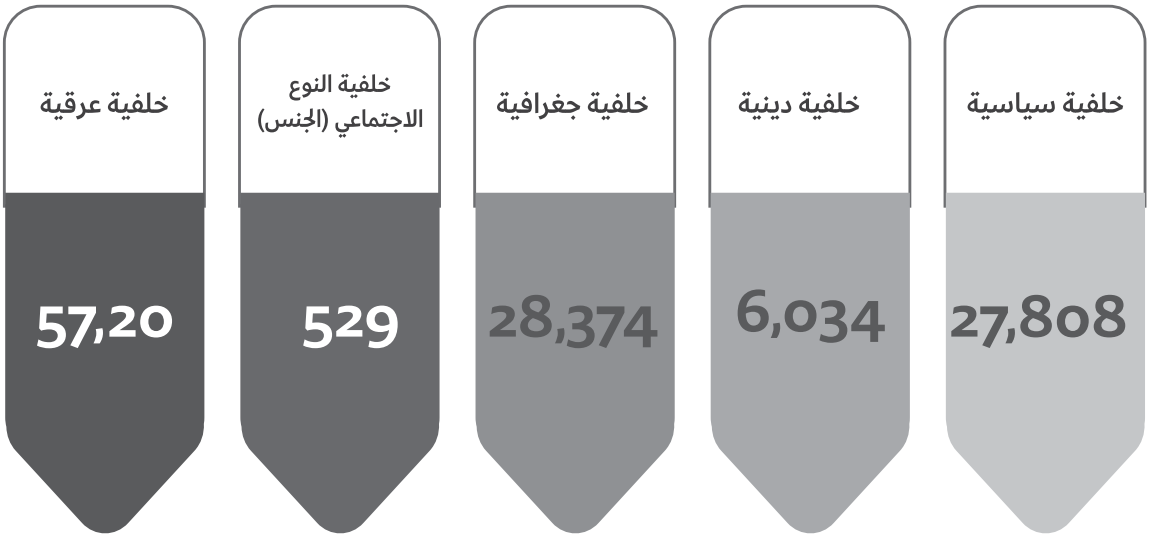

التفاعل

	خطاب الكراهية	التحريض	الشتائم	تشويه سُمعة وإساءة	غير ذلك
عدد الحالات	295	190	8,632	83,098	33,732
التفاعل	38,176	17,092	350,166	4,376,621	2,133,066

المجموع

نوع الانتهاك

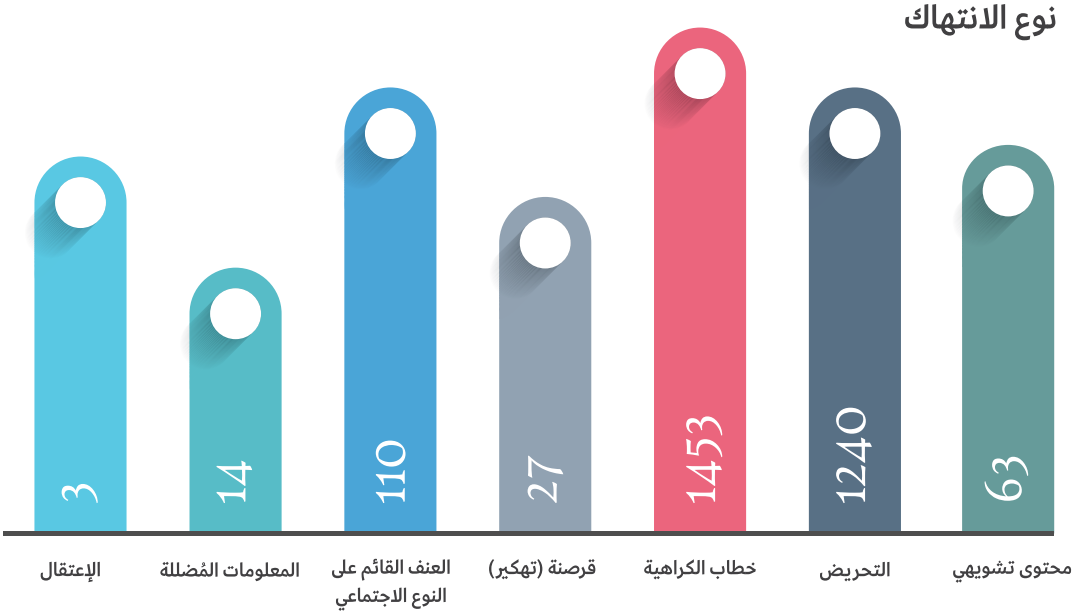

توزيع المنصات

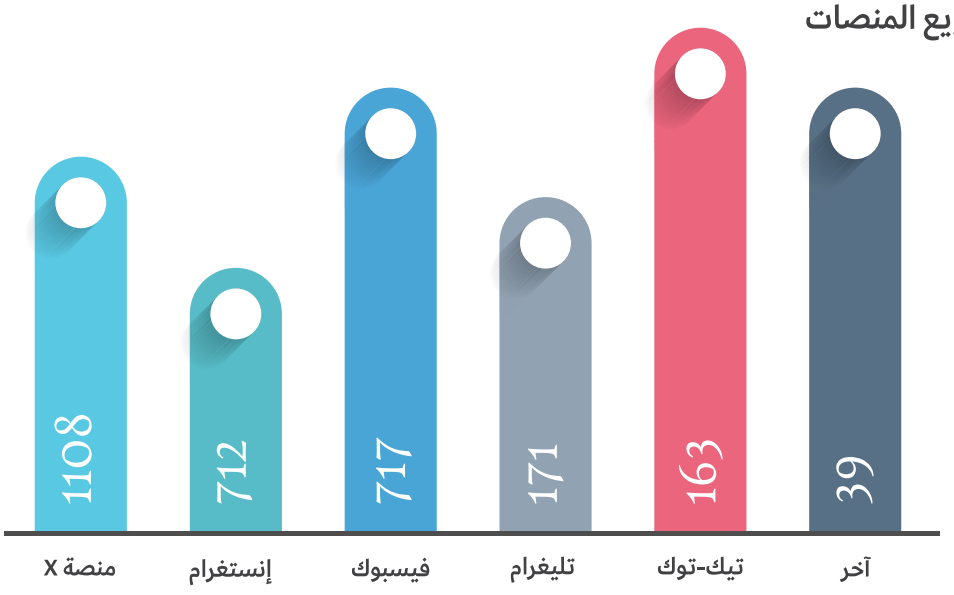

الإجراء المُتخذ

لم يتم التواصل

تم التواصل مع المنصات

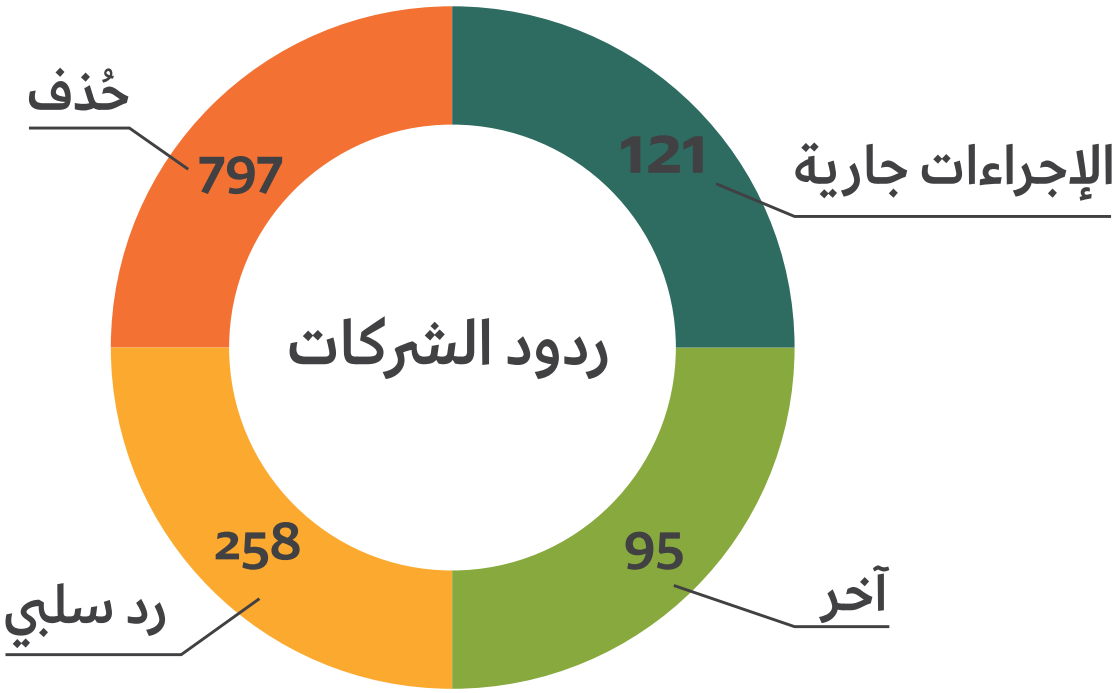

شركات التكنولوجيا الكُبرى

في عام 2025، واصلت الشركات التكنولوجية الكُبرى - وبينها مايكروسوفت، ميتا، جوجل وأمازون - توفير أدوات التجسس والذكاء الاصطناعي التي دعمت بشكل مباشر العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية، مما مكن من المراقبة الجماعية، الرقابة، واستهداف المجتمعات الفلسطينية.

وثقت التقارير أن مايكروسوفت، ميتا، جوجل، وأمازون واصلت التواطؤ في دعم عمليات التجسس والعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية. أظهرت وثائق مُسرّبة وأكد مُبلّغون عن أفعال غير قانونية (وشاة) أن هذه الشركات تقدم خدمات الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات التي مكّنت التجسس الجماعي، الاستهداف بمساعدة الذكاء الاصطناعي، والرقابة على الأصوات الفلسطينية.[27]

تورطت مايكروسوفت في تمكين وإتاحة التجسس العسكري الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية. كشفت التحقيقات أن الوحدة الإسرائيلية 8200 استخدمت خدمات Microsoft Azure السحابية لتخزين ومعالجة أكثر من 11,500 تيرابايت من الاتصالات المُعترضة، مما يعزز المراقبة المنهجية للفلسطينيين. ساعدت برامج [28] مثل «لافندر» في تحديد الهدف، بينما حازت خدمات الترجمة والذكاء الاصطناعي على حصة الأسد من الاستخدام. بين حزيران/ يونيو 2023 ونيسان/ أبريل 2024، زادت نسبة استخدام التخزين السحابي لأغراض عسكرية 155%، وبلغ ذروته قبل غزو رفح في أيار/ مايو 2024، مع تقارير تفيد بأن الدعم الهندسي كلف 10 ملايين دولار وأن هناك مشاريع أخرى مخطط لها.[29]

سلط مشروع نيمبوس التابع لجوجل الضوء على تواطؤ الشركة في توظيف الذكاء الاصطناعي في صفوف الجيش. كشفت وثائق داخلية جديدة أنه قبل توقيع العقد، أقرت جوجل أنها لن تقوم بالإشراف الكامل على كيفية استخدام أدواتها السحابية والذكاء الاصطناعي. كما تمنع الاتفاقية جوجل من الاستجابة للطلبات القانونية الأجنبية دون موافقة إسرائيلية، علمًا أن الاتفاقية قابلة للتمديد لـ23 سنة إضافية. على الرغم من التوصيات بعدم تقييدها في شأن أدوات الذكاء الاصطناعي، شرعت الشركة بالتعاقد، وتُقدّر قيمة إيراداتها من هذا العقد بقيمة 3,3 مليار دولار من العملاء العسكريين، الماليين، والشركات. جاءت احتجاجات الموظفين التي تطالب بحماية الموظفين الفلسطينيين والعرب برد فعل انتقامي، وإقالات، مما كشف المعضلات الأخلاقية والقانونية المتمثلة في توفير تكنولوجيا قابلة للاستخدام مزدوج الأهداف في مناطق النزاع.[30]

لم تكتفِ الشركات التكنولوجية الكُبرى بمواصلة تزويد إسرائيل بالبنية التحتية التقنية لعملياتها العسكرية فحسب، بل عاقبت أيضًا بشكل متزايد المناصرة لحقوق الفلسطينيين داخل شركاتها، مما عرّض الموظفين والمستخدمين للرقابة والعقوبات.

زعمت دعوى قضائية حديثة ضد «ميتا» أنه تم فصل موظف مسلم بعد معارضته للإبادة الجماعية في غزة ومناصرته لحقوق الإنسان الفلسطيني. ووفقًا للدعوى، تعرّض الموظف لعقوبات تصاعدية لمشاركته رسائل داخلية داعية لتحمل المسؤولية والمحاسبة، وطرحه التخوّف إزاء رقابة «ميتا» للمحتوى الفلسطيني. تُوّضح هذه الحالة كيف تتعدى الضغوط السياسية على حرية التعبير للمستخدمين عبر الانترنت، لتطال حتى حرية التعبير

27 Anadolu Agency (2025). 2 years of genocide: Big Tech complicit in Israel's destruction of Gaza? https://www.aa.com.tr/en/middle-east/2-years-of-genocide-big-tech-complicit-in-israel-s-destruction-of-gaza/3711449

28 The Hindu (2025). How Israel used Azure to monitor Palestinians | Explained. https://www.thehindu.com/news/international/how-israel-used-azure-to-monitor-palestinians-explained/article70103052.ece

29 Dropsite News (2025). The Israeli military is one of Microsoft›s top AI customers, leaked documents reveal. https://www.dropsitenews.com/p/microsoft-azure-israel-top-customer-ai-cloud?publication_id=2510348&utm_campaign=email-post-title&r=i8090&utm_medium=email
The Guardian (2025). Microsoft launches inquiry into claims Israel used its tech for mass surveillance of Palestinians. https://www.theguardian.com/world/2025/aug/15/microsoft-launches-inquiry-claims-israel-used-tech-mass-surveillance-palestinians

30 The Nation (2025). I've worked at Google for decades. I'm sickened by what it's doing. https://www.thenation.com/article/society/google-employee-speaks-out-war-contracting/tnamp/ & The Intercept (2025). Google worried it couldn't control how Israel uses Project Nimbus, files reveal. https://theintercept.com/١٢/٠٥/٢٠٢٥/google-nimbus-israel-military-ai-human-rights/

للموظفين في نطاق الشركة، مما يخلق بيئة يتم فيها التعامل مع وجهات النظر المُناصرة لحقوق الفلسطينيين على أنها مخاطر.[31]

وبالمثل، في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، أنهت «أمازون» توظيف أحمد شحرور، وهو موظف فلسطيني، بعد أن إحتج علنًا على تعاقد الشركة مع الحكومة الإسرائيلية. انتقد شحرور «أمازون» لتوفيرها التكنولوجيا والخدمات اللوجستية المُستخدمة في أعمال التجسس وغيرها من العمليات التي تستهدف الفلسطينيين، معتبرًا أن نشاطه يهدف لتسليط الضوء على المخاوف بشأن تواطؤ الشركة في انتهاكات حقوق الإنسان.[32]

تُظهر هذه الحالات أن الموظفين الذين يثيرون مخاوف إزاء انتهاكات لحقوق الإنسان في إطار تعاقد مُشغّليهم مع دول متهمة بالانتهاكات يمكن أن يواجهوا الانتقام والعقاب، بما في ذلك الإقالة والفصل من العمل.

علاوة على ذلك، في العام الماضي، منعت GoFundMe أو جمدت حملات جمع التبرعات التي تهدف إلى تقديم المساعدات الإنسانية إلى غزة. حرمت هذه القيود من الوصول الحيوي للرعاية الطبية، إمدادات الطوارئ، وأشكال أخرى من الدعم المُنقذ للحياة، مما يعكس التمييز الرقمي في مناطق النزاع. تؤكد سياسات المنصة الحاجة بأن تتحمل الشركات المسؤولية لضمان الوصول العادل إلى المُساعدات الإنسانية وتُثير مخاوف أوسع تطال الحقوق الرقمية، التضمين المالي، والمُحاسبة أثناء الأزمات.[33]

31 Council on American-Islamic Relations (CAIR) (2025). CAIR Sues Meta for Discriminatory Treatment of Muslim Employee Over Pro-Palestine, Anti-Genocide Advocacy. https://www.cair.com/press_releases/cair-sues-meta-for-firing-of-muslim-employee-over-pro-palestine-anti-genocide-advocacy/

32 CNBC (2025). Amazon fires employee who was suspended for protesting company›s work with Israel. https://www.cnbc.com/202513/10//amazon-fires-ahmed-shahrour-for-protesting-companys-work-with-israel.html

33 7amleh (2025). GoFundMe Must Stop Blocking Lifesaving Fundraising Campaigns to Gaza. https://7amleh.org/post/gofundme-must-stop-blocking-lifesaving-fundraising-campaigns-to-gaza

ختام

تُوّضح الأدلة المعروضة في تقرير هاشتاغ فلسطين شيئًا واحدًا: التكنولوجيا الرقمية أساسية لأنظمة السيطرة المفروضة على الفلسطينيين. لا يدور الحديث عن مجموعة من الحوادث المعزولة، بل هي نمط مُنتظم ومُتناسق تعزز فيه سُلطة الدولة والبنية التحتية للشركات والخوارزميات بعضها البعض. يواجه الفلسطينيون هيمنة تمتد إلى ما هو أبعد من العالم المادي إلى العالم الرقمي، من خلال التجسس والرقابة والقيود المفروضة على الوصول الرقمي.

تلعب الشركات التكنولوجية والتقانة العُليا دورًا حاسمًا في هذا المشهد. من خلال توفير الخدمات السحابية، أدوات الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، والبنية التحتية للإشراف على المحتوى لدولة اسرائيل ومؤسساتها العسكرية، تحوّلت شركات التقانة من مُجرد مقدمي خدمات غير فاعلات إلى شركات تأخذ دورًا فعلًا يمكّن انتهاكات حقوق الإنسان. لم تصمد ادعاءات الحياد بوجه الأدلة المُوّثقة حول معرفتها، الشراكات المتواصلة، والتوّسع المدفوع بالربح نحو تطبيقات عسكرية وأمنية. يُشكّل استخدام غزة كحلبة لاختبار الاحتراب والاقتتال المدعوم بالذكاء الاصطناعي سابقة مُقلقة ذات تداعيات تتعدى المنطقة والاقليم.

في الوقت نفسه، فشلت منصات التواصل الاجتماعي حتى في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بحرية التعبير، المساواة، والأمان. يتم تكميم أفواه الفلسطينيين بشكل غير متكافئ، كما تتم عرقلة جمع التبرعات الإنسانية، بينما يتم التسامح مع المحتوى العنصري أو المُجرِّد للانسانية والمُشيطن، بل حتى تضخيمه. حوكمة المنصات، تخضع بشكل أكبر للضغوط السياسية من المبادئ القائمة على الحقوق، تعمد إلى تشويه الخطاب العام، مُتسببة بأذى وأضرار حقيقية على أرض الواقع، وتعزل المجتمعات وتُقوّض المُحاسبة إزاء المجازر والفظائع الجماعية.

وتؤدي القيود المفروضة على الوصول إلى الإنترنت، العنف الرقمي الجندري، والإقصاء من الاقتصاد إلى تعميق عدم المساواة وإضعاف الفلسطينيين. ورغم ذلك، يثابر الفلسطينيون بالمقاومة. يصّر الفلسطينيون على وجودهم ويُحضرون صوتهم بقوة في المساحات المصممة لحذف صوتهم، بواسطة التوثيق، المنصات البديلة، الاتصالات المحمية، والتنظيم الجماعي.

التوصيات

توصيات لمنصات التواصل الاجتماعي والشركات التكنولوجية

- تبسيط آليات الإبلاغ عن الانتهاكات الرقمية، وضمان الاستجابة بوقت محدد.
- تخصيص الموارد والخبرات - الإقليمية واللغوية والاجتماعية والسياسية - للإشراف على المحتوى بطرق تُراعي حقوق الإنسان.
- إجراء دراسات مُتعلقة بأثر توصياتها على حقوق الإنسان بانتظام وبشفافية ضمن جداول زمنية واضحة.
- ضمان التكافئية، المُحاسبة والمساءلة، والإجراءات القانونية الواجبة في الإشراف على المحتوى.
- تزويد المستخدمين بتفسيرات وفرص للطعن في قرارات حذف المحتوى والالتماس عليها، مع الاحتفاظ بالمحتوى الذي تمت إزالته لفترة معقولة.
- تجنب سياسات موّحدة لكل شيء وضمان عدم التمييز.
- احترام ومراعاة حرية الصحافة، وإتاحة محتوى الصحفيين المدنيين المستقلين، حتى لو كان المُحتوى يُعنى بمنظمات محظورة وأحداث ذات علاقة بالصراع.
- يتوجب على الشركات عدم نشر تقنيات معروف أنها ذات تطبيقات عسكرية بطرق يمكن أن تسهل انتهاكات حقوق الإنسان.
- توفير الشفافية الكاملة بشأن عمليات الإشراف على المحتوى، الطلبات الحكومية، استخدام الأنظمة والخوارزميات المُأتمتة، بما في ذلك قوائم الكلمات الرئيسية باللغات المعنية.

توصيات للمجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية

- الحث على اتخاذ تدابير فورية لوقف الانتهاكات المنهجية للحقوق الرقمية الخاصة بالفلسطينيين، وإنشاء آليات للمُحاسبة والمُساءلة تُعنى بالانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك الهجمات على البنية التحتية للاتصالات.
- ضمان امتثال المنصات الرقمية عبر الإنترنت لقانون الخدمات الرقمية (DSA) والأحكام الأخرى بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان، معايير مثل المراعاة السياقية، غير التمييزية، والمستنيرة بوجهات النظر والمواقف الدولية.
- معالجة الثغرات القائمة في الذكاء الاصطناعي وحوكمة المنصات، بما يشمل التكنولوجيا المنشورة خارج أوروبا، لمنع الممارسات التمييزية ضد الفلسطينيين.
- مطالبة الشركات بالالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتزامات العناية الواجبة، خاصة أثناء الأزمات.
- تعزيز المشاركة النشطة مع المجتمع المدني لحماية حقوق الفلسطينيين الرقمية والنهوض بها بشكل فعال.

تواصلوا معنا:
البريد الإلكتروني: info@7amleh.org
الموقع الإلكتروني: www.7amleh.org
إبحث عنا على مواقع التواصل الاجتماعي: 7amleh